

المصدر :

الرياض

التاريخ :

29-09-2007

الصفحات :

2

العدد : 14341

المسلسل : 10

عدم سماع أي دعوى بالملكية في هذه الأماكن ما لم تستند على صك شرعي مكتمل الإجراءات

**خادم الحرمين يوجه وزارة العدل بعدم النظر في طلبات حجج الاستحكام داخل حدود الحرمين الشريفين**

الأراضي التي ليست عليها ملكيات خاصة بموجب صكوك شرعية مستكملة الإجراءات تكون وفقاً على الحرمين

عدم سماع أي دعوى ترفع ضد أمانة العاصمة المقدسة أو أمانة المدينة المنورة  
فيما أزالته لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعدييات من اعتداءات

كتب - علي الشثري:

« وجهه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - وزارة العدل بعدم النظر في أي طلب من طلبات حجج الاستحكام داخل حدود الحرمين الشريفين أياً كان موقع الطلب بما في ذلك سفوح الجبال وعدم سماع أي دعوى ترفع ضد امانة العاصمة المقدسة او امانة المدينة المنورة فيما ازالته لجنة مراقبي الاراضي وإزالة التعدييات من اعتداءات، وعدم سماع أي دعوى بالملكية في هذه الاماكن ما لم تستند على صك شرعي مستكمل الاجراءات.

وأكد خادم الحرمين الشريفين في توجيهه الكريم لوزارة العدل بأن هذا الامر يشمل كافة الانهاءات والدعاوى التي لم يبت فيها بحكم نهائي حتى تاريخه، وعلى وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المالية كل فيما يخصه الرفع لنا عن كافة الاراضي داخل حدود الحرمين الشريفين التي ليس عليها ملكيات خاصة بموجب صكوك شرعية مستكملة الاجراءات لتكون وفقاً على المسجد النبوي بمكة المكرمة والمسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة.

وأوضح خادم الحرمين الشريفين أن هذا الامر يأتي انطلاقاً من المبادئ الشرعية والنظامية التي تقضي بوجوب المحافظة على الممتلكات العامة، وحرصاً منا على أن يكون للحرمين الشريفين أكبر قدر من الاوقاف لتكون بياض الله ريعاً مستمراً على احتياجاتهما ودماريهما ولأهمية الوقف في الاسلام وهو من يعظم قدراً واجراً بحسب معرفة وازدياد نفعه ومن وصفه نبينا صلى الله عليه وسلم بالمال الرابع، وأشار الملك المفدى أيده الله أن هذا الامر يأتي كذلك إيماناً منا بما لهذه الرحاب الطاهرة من قدسية تتطلب مزيداً من الاحتياط لحرمة اراضيها التي أصبحت عرضة للاستنزاف

بادعاءات لا سند لها من الصحة لا سيما بعد ان استقرت أيدي الناس على املاكهم منذ سنين بموجب صكوك شرعية، خاصة في هذه الاماكن المباركة التي تتوافر الدواعي الملحة لتوثيق ملكياتها أو لأ بأول لا ان تتأخر

في تلك مددأ طويلة. وقال خادم الحرمين الشريفين ان هذا الامر جعلنا نقف على نماذج متكررة في دعاوى الملكية لا يمكن قبولها بأي حال من الاحوال، الامر الذي اشغل الجهات القضائية

والاجهزة التنفيذية بمكاتبات لإطائل من ورائها سوى اهدار الوقت واضاعة الجهود والاصفاء لتلك الممارسات التي اعتادها مدعو التملك ظمعا منهم في قبولها وتبرير ادعاءاتها.